بنك الدوحة
DOHA BANK

بيان سياسة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) بشأن الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل والامتثال الضريبي

بيان سياسة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) بشأن ما يلي:

- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- الالتزام الضريبي، بما في ذلك قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية والمعيار المشترك للإبلاغ.

تأسس بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.)، وهو شركة مساهمة عامة قطرية، في عام ١٩٧٩ في دولة قطر. ويقدم البنك مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية التي تركز على احتياجات العملاء ضمن إطار العمل المصرفي التقليدي، حيث يوفر باقة واسعة من الخدمات المصرفية محليًا ودوليًا للأفراد والعملاء التجاريين والشركات والمؤسسات. وتُقدَّم هذه الخدمات من خلال أربع مجموعات أعمال رئيسية، هي: الخدمات المصرفية التجارية، وإدارة الخزينة والاستثمار، والخدمات المصرفية الدولية، والخدمات المصرفية للأفراد. ولدعم عملياته الدولية، أنشأ بنك الدوحة فروعًا في كل من دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند، إلى جانب مكاتب تمثيلية في عدد من المواقع الاستراتيجية، تشمل اليابان والصين وسنغافورة وجنوب أفريقيا وتركيا والمملكة المتحدة وبنغلاديش ونيبال. كما أن بنك الدوحة مُدرج في بورصة قطر، ويعمل تحت الإشراف الرقابي لكلٍ من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، وذلك وفقًا للتعليمات والتوجيهات الصادرة عنهما من وقت لآخر.

في ظل البيئة المالية العالمية، تُعد محاولات استغلال المؤسسات المالية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل من القضايا الخطيرة التي أثارت قلقًا بالغًا لدى المجتمع الدولي، وأدت إلى سنّ تشريعات أكثر صرامة وفرض عقوبات مشددة لمكافحة هذه الجرائم.

في ضوء التهديد العالمي المتنامي المتمثل في غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، يولي البنك اهتمامًا بالغًا وتعزيزًا مستمرًا لوظائف الالتزام الأساسية، إضافةً إلى سياسات وإجراءات اعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال. وقد أعدّ البنك سياسة وإجراءات شاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي مطبّقة بشكل فعّال ومتكامل، ومتوافقة مع التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي، وأحكام القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر، وكذلك التعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي والبنوك المركزية في مختلف الولايات القضائية التي يعمل فيها بنك الدوحة.

وتهدف هذه الوثيقة الخاصة بالسياسة إلى وضع الحد الأدنى من المعايير التي يلتزم بها بنك الدوحة. وفي حال نصّت القوانين والتشريعات السارية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال على معايير أكثر صرامة، يلتزم بنك الدوحة بتطبيق تلك القوانين. وفي جميع الأحوال، يحرص بنك الدوحة على ممارسة أعماله بما يتوافق مع المبادئ العامة التالية:

- حماية بنك الدوحة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- الاحتفاظ بسياسة وإجراءات مكتوبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، معتمدة من مجلس الإدارة، وإرساء نظام رقابة داخلية يضمن الامتثال المستمر لمتطلبات مكافحة غسل الأموال من قبل الأشخاص المعيّنين، واتخاذ الإجراءات المناسبة فور اكتشاف أي نشاط مشبوه، مع الالتزام باتباع إجراءات سليمة وشاملة لتقديم تقارير المعاملات المشبوهة وفقًا لمتطلبات مصرف قطر المركزي والقوانين والتشريعات المعمول بها (المحلية والدولية).
- الامتثال لكافة القوانين واللوائح المعمول بها في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفقًا لما يصدر عن مصرف قطر المركزي والبنوك المركزية المختصة في كل ولاية قضائية يعمل بها البنك، وبما يتماشى مع توصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

بنك الدوحة
DOHA BANK

بيان سياسة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) بشأن الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل والامتثال الضريبي

- تُطبّق سياسات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على جميع وحدات الأعمال والوظائف، ويشمل ذلك سياسة قبول العملاء، وإجراءات التحقق من هوية العملاء، وتصنيف العملاء وفق منهج قائم على المخاطر، وإجراءات اعرف عميلك، إضافةً إلى التحديثات الدورية والتحديثات القائمة على المحفزات لبيانات اعرف عميلك.
- الإبلاغ عن جميع الأنشطة المشبوهة التي يتم رصدها، وكذلك التقارير الرقابية الأخرى، إلى الجهات المختصة ذات الصلة، وذلك بالقدر الذي تسمح به القوانين والتشريعات المعمول بها محليًا ودوليًا.
- يتم متابعة الالتزام بسياسات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من خلال مزيج من أعمال التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، والمراجعات الرقابية المتعلقة بالامتثال للتشريعات و/أو اللوائح ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.
- يحافظ بنك الدوحة على علاقات مصرفية بالمراسلة مع عدد من البنوك، وفي هذا الإطار يقوم البنك بإجراء العناية الواجبة اللازمة بشأنها، كما يحصل على شهادة الامتثال لقانون باتريوت الأمريكي، إلى جانب المستندات الأخرى وفقًا للمتطلبات الرقابية المعمول بها. وتخضع جميع علاقات البنوك المراسلة لإجراءات العناية الواجبة المناسبة، والمراقبة المستمرة، والمراجعة الدورية.
- الاحتفاظ بجميع المستندات والوثائق المتعلقة بالعملاء للفترة الزمنية المحددة وفقًا للقوانين والتشريعات المحلية السارية في كل ولاية قضائية.
- لا يُجري بنك الدوحة أي تعاملات مع البنوك الوهمية (Shell Banks)، كما لا يقدّم خدمات فتح الحسابات المجهولة الهوية أو حسابات الدفع عبر الغير (Payable Through Accounts).
- يلتزم البنك بمتطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل فيما يتعلق بالأنشطة المُسندة إلى جهات خارجية.
- يتعاون البنك تعاونًا كاملًا مع جهات إنفاذ القانون والجهات الرقابية والتنظيمية، في حدود ما تسمح به القوانين والأنظمة المحلية والدولية ذات الصلة.
- يحرص البنك على تدريب الموظفين على سياسات «اعرف عميلك» وسياسات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وكذلك على القوانين واللوائح المستحدثة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومنع تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك وفق الخطط المعتمدة، مع الاحتفاظ بسجلات برامج التدريب، بما في ذلك سجلات الحضور والمواد التدريبية المستخدمة. كما تتولى وحدة التدريب والتطوير المهني تنفيذ برنامج تدريبي مستمر يركز على مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومنع تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، مع تضمين التحديثات التشريعية والتغييرات التنظيمية ذات الصلة.
- الاحتفاظ بقائمة بالأفراد والجهات المشتبه بهم وتحديثها بصورة مستمرة وفقًا لما يصدر عن الجهات المختصة من تعاميم وتحديثات.
- إجراء تقييم قائم على المخاطر للعملاء.
- تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة على العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.
- استيفاء جميع متطلبات ومستندات فتح الحساب وفقًا للأنظمة والمعايير المعمول بها.
- عدم التعامل مع الحسابات المحظورة، وفقًا لتعليمات الجهات الرقابية.
- الحصول على المستندات الداعمة اللازمة عند تنفيذ المعاملات.
- لا يزاول بنك الدوحة أي أنشطة تتعلق بالأصول الافتراضية أو بمقدّمي خدمات الأصول الافتراضية.
- يطبّق بنك الدوحة نظامًا متطورًا وفعالًا لمراقبة المعاملات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يهدف إلى متابعة معاملات العملاء وإصدار التنبيهات ذات الصلة، حيث يتم مراجعة هذه التنبيهات من قبل الأشخاص المعيّنين في كل ولاية قضائية. ويتم تحليل تنبيهات المعاملات خلال فترة زمنية معقولة، كما يتم رفع أي معاملات مشبوهة إلى مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال ونائبه لإجراء مزيد من التحليل واتخاذ إجراءات الإبلاغ اللازمة لدى الجهات المختصة.

بنك الدوحة
DOHA BANK

بيان سياسة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) بشأن الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل والامتثال الضريبي

- كما يعتمد البنك عملية فحص شاملة تشمل الفحص الإلكتروني الفوري في الوقت الحقيقي، والفحص عبر قواعد البيانات أو الفحص غير المتصل لكامل المحفظة على فترات منتظمة، بالإضافة إلى فحص التحويلات والمعاملات التجارية مقابل قوائم العقوبات والقوائم الرسمية السوداء المعمول بها. ويتم إحالة أي تطابقات مشبوهة إلى مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال ونائبه لإجراء التحقيقات اللازمة واتخاذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك الإبلاغ إلى الجهات المختصة عند الاقتضاء.
- تتولى إدارة مكافحة الجرائم المالية في مصرف قطر المركزي، إلى جانب وحدة المعلومات المالية، مهام الرقابة والإشراف على تطبيق سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى جميع البنوك العاملة في دولة قطر.
- يطبّق بنك الدوحة المبادرات العالمية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية ومتطلبات الامتثال الضريبي عبر مختلف الولايات القضائية التي يعمل فيها، ومن ذلك قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية (فاتكا)، ومعيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية (المعروف أيضًا بالمعيار المشترك للإبلاغ).
- يلتزم بنك الدوحة التزامًا كاملًا بالمعيار المشترك للإبلاغ الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في جميع الولايات القضائية التي يعمل فيها، وذلك وفقًا للمتطلبات التنظيمية المحلية المعمول بها.
- وفيما يتعلق بوضع بنك الدوحة بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، فهو مؤسسة مالية أجنبية مُبلِّغة وفق نموذج الإبلاغ الأول (Reporting Model 1 FFI)، ويكون رقم التعريف العالمي للوسيط المالي (GIIN) الخاص بالبنك على النحو التالي:

الكيان	رقم التعريف العالمي للوسيط المالي
بنك الدوحة (ش.م.ع.ق) – دولة قطر	DZDWPS.99999.SL.634
بنك الدوحة – فرع دولة الإمارات العربية المتحدة	DZDWPS.99999.BR.784
بنك الدوحة – فرع دولة الكويت	DZDWPS.99999.BR.414
فروع بنك الدوحة في الهند	DZDWPS.99999.BR.356

لمزيد من المعلومات عن بنك الدوحة ومصرف قطر المركزي، يُرجى زيارة:

الموقع الإلكتروني لبنك الدوحة: www.dohabank.com.qa
مصرف قطر المركزي: www.qcb.gov.qa

بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.)
التاريخ: ٣٠ يناير ٢٠٢٦